

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والثلاثون، 18 يونيو/حزيران - 6 يوليو/تموز 2018

البند 4: الحوار التفاعلي مع لجنة التحقيق في الجمهورية العربية السورية

"حرب الإبادة" التي تقودها الولايات المتحدة في الرقة: حان وقت الشفافية وتحقيق المساءلة

السيد الرئيس،

ترحب منظمة العفو الدولية بتحديث لجنة التحقيق ومشاركة بواعث قلقها البالغة بشأن استمرار أزمة حقوق الإنسان في سوريا.

قبل وقت قصير من بدء العملية العسكرية للتحالف الدولي للقضاء على الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها تنظيم "الدولة الإسلامية" في الرقة عام 2017، دعا وزير الدفاع الأمريكي إلى "حرب إبادة" ضد تنظيم الدولة. وفي وقت سابق من هذا العام، ذهبت منظمة العفو الدولية إلى الرقة للتحقيق في تأثير الصراع على المدنيين. وقد أجرت مقابلات مع أكثر من 100 شخص، وتفقدت 42 موقعاً تعرض لضربات التحالف، قبل تأكيد ما توصلت إليه من نتائج مع خبراء عسكريين، وتحليل صور القمر الصناعي. ويستند آخر الأبحاث إلى بحث ميداني سابق أجري العام الماضي خلال النزاع في شمال شرق سوريا.

وقد نشرت منظمة العفو الدولية نتائجها وتوصياتها في تقرير صدر مؤخراً، يشرح بالتفصيل محنة أربع عائلات عالقة في المدينة أثناء الحملة العسكرية. وفقدت كل عائلة العديد من الأفراد - معظمهم من النساء والأطفال - نتيجة للضربات الجوية لقوات التحالف. ففي كل حالة، قامت طائرات التحالف بضرب مبان مكتظة بالمدنيين - في وقتٍ لم يرد ما يفيد بوجود مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في تلك المباني. وفي أربع حالات بعينها، قتلت قوات التحالف 70 مدنياً، وقد تعرض كل شارع في الرقة تقريباً لهجمات مماثلة. وقُتل مئات المدنيين جراء ضربات قوات التحالف في الرقة، بالإضافة إلى الذين سقطوا قتلى بسبب الألغام والقناصة.

السيد الرئيس،

ما زال التحالف يرفض المشاركة بجدية في معالجة هذه القضايا. فهو يدّعي أن قواته قتلت 23 مدنياً خلال العملية العسكرية في الرقة بأكملها، بينما وثقت منظمة العفو الدولية حالة عائلة فقدت وحدها 39 من أفرادها في سلسلة من الضربات التي شنتها قوات التحالف. ويرجع السبب في هذا التباين إلى قصور إجراءات التحقيق التي اتبعتها التحالف، فضلاً عن افتقارها إلى الشفافية. ويرفض التحالف جميع التقارير تقريباً التي تفيد بوقوع خسائر بين المدنيين على أنها "غير موثوقة"، ولكنه يتقاعس عن نشر أي تفاصيل ذات صلة. ولم يقم موظفو التحالف في أي مرحلة بتفقد المواقع التي تعرضت للضربات، أو إجراء مقابلات مع الشهود والناجين.

وثة دليل واضح على أن بعض ضربات التحالف انتهكت القانون الإنساني الدولي. فبدلاً من التستر خلف لغة مبهمة وتحقيقات معيبة، يجب على التحالف إجراء تحقيقات سليمة، ونشر المعلومات ذات الصلة، وتقديم تعويض مناسب للضحايا؛ فهذا أقل ما يستحقه ضحايا الرقة المدنيين بعد أن تعرضوا للانتهاكات الجسيمة وعانوا المشقات في ظل تنظيم الدولة.

وشكرا لكم سيدي الرئيس.